جاز للعذر كما ذكره صاحب الذخيرة وظاهر ما مر لخلاف ما لو لصق بعض عورته ببدنه فانه الظاهر انه يجب عليه بدنه وان قلت سترت تلك المحاذاة بعض البدن لم يتم للستر اعتبار عليها اذا كان الخارج من فمها وعينه او اذنه لا ينقض بنومه من غير تمكين لان هذا لا يسمى ريحا وقال الشيخ ابن حجر ينقض بالخارج من المفتوح اصالة كالفم وعليه فينبغي استثناء الزج والنفس بفتح الفا والريق بخلاف الكحشا فانه ليس حدثا وربما قال شيخنا وعليها قاله الشيخ ابن حجر ينتقض وضوء نومه من غير تمكين قاله المارودي قال الشيخ الرملي وهو المعتمد وان قاله النووي والمجموع وأقره بعضهم اي لغير المارودي نصر حاسم افقه عليها قاله او مخالفته حيث اي الثقب اي المفتوح مقام المنسد اي اذا كان الانسداد عارضا كما تقدم وان اوهم الشارح له بعده بها رجوعه لها ويرد عليه رجوعه للانسداد العارض قول الشارح فليس له حكمه اي بل ذلك الثقب المفتوح حكم الفرج الاصلي الآتي ينقض الوضوء فقط دون بقية الاحكام من اخر الحيض في الاستحاضة واجاب الوضوء والغسل بالايلاج به اذا كان ذكرا لا الايلاج فيه اذ لا كان قبلا لمراة مع حيوان صرح في ايلاجه وعليه فيلغز ويقال لنا فرج وطئ وطيا جائزا ولم يجب عليه غسل واجاب مشوه اي منحيث ذاته لان المحل واجب الستر اصالة وحرم النظر البحوق الصوت الخارج منه عن مظنة الشهوة هذا ممنوع على القول الضعيف القابل بان الخارج منه ناقض اذا كان فوق القوم مع الانسداد العارض قال الشيخا وخروج الاستحاضة بالمجرى الطبيعي لا بعد به الفرج الاصلي في احكامه وهذا لا بناء في ما سبق وقال الجلال المحلي واما الاصلي فاحكامه باقية وفي المجموع انه لو نام ممكنا لمقعدته من الارض فلا ينتقض وضوءه قال في شرح الارشاد وهو متجه وفي شرحه لاصله وهيئ نقض المنفتح لم يثبت له من احكام الاصلي غير ذلك انتهى والمعدة هي مستقر الطعام ليست مرادة هنا من المكان المخسوف تحت الصدر الى السرة والمراد بها هنا السرة فمرادهم بتحت المعدة ما تحت السرة ومرادهم بنوم قعدتها قعود السرة وكما في بها وقاموسها اما منيه اي الشخص الموجب للغسل فلا ينقض الوضوء كان امنيا وهو متوجع مجرد نظره لما يشتهي طبعا واحتلم لانه اي ظهور منيه في هذه الحالة اوجب اعظم الامرين وهو الغسل خصوصه اي بخصوص كونه منيا فلا يجب اردونها وهو الوضوء الذي يعمهما اي يعمهما كونه كما جاء والنظر لفكر وجامع كما يأتي وما لا ينقض كهيئة كرقا المحصن فانه اوجب اعظم الامرين خصوصه وهو كونه زنا محصن فلا يجب اردونها بعمومه وهو الجلد والتغريب بعموم كونه زنا محصن واورد عليه ان الشيء الواحد

قد يوجب امرين او اكثر كالجماع في رمضان فانه يوجب اعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا ويجب اردونها وهو القضاء بعموم كونه فطرا واردونها وهو التعزير بعموم كونه معصية وقد يجاب بان المراد ما كان من جنس واحد كالجماع والاكل المتغير والنفاس موجب اي كل منها الغسل لانها يمنعان صحة الوضوء مطلقا في جميع الاحوال سواء كان حيضا محققا او مشكوكا فيه بان استحاضت لا جامعته اي الوضوء الواجب او المبيح للصلاة فلا يرد الوضوء منها عند الاحرام لانه للتنظيف لا للعبادة كما صرح به الشيخ الرملي في شرحه العباب خلافا لمن زعم خروج المتوضأ انه يصح معه الوضوء نوصوم سادس المميزات نجامعه اي يراد فقده بالنية لوضوء ونوافله فقط واقعهم في صوم سادس المميزات السليم لا يصح وضوءها لنزول المتوضأ كذلك لان الوضوء للصلاة وهي لا تستباح مع الجنابة من غير عذر ومنه كما قاله شيخنا ودخل في قوله منيه منيء غيره فينقض الوضوء صورتها اذا جامع رجل امراة وهي نائمة او كانت صغيرة او مكرهة ومستيقظة ولم تنقض وطؤها في هذه الحالة ثم اغتسلت منه ثم خرج منها مني الرجل به الغسل فيجب وجه ينتقض الوضوء وظاهرهم انه اذا برز بعض العضو لا يكفي بالنقض بناء على انه منفصل لان لا ينقض بالشك فان تم خروجه منفصلا حكما بالنقض والا فلا فتعبيرك بمنيه او في من تغييره في الاصل بالبذ وهتلا المني في نحو الوضوء اذا نزلت مصفية من امراة مالك شحا المزاجر على الاوجه لافتلاطها بمني الرجل وهذا مبني على ان الولادة ناقضة ولو كذلك ولدا فانا وكذا مضغة جافا انتقض وضوءها ووجب الغسل على الراجح للخطيب والغسل فقط ولا ينتقض الوضوء لانه استحال الى البيوضة على ما يأتي اي الرملي اما بعض الولد فالرملي على الوضوء فقط والخطيب على التغيير اي بين ان تتوضا وتغتسل واذا خرج جميع الولد منقطعا على دفعات فينبغي ان يقال ان تواصل خروج جميع اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها لبعض وجب الغسل بخروج الاخير والا كان كل ولد ناقضا ولا غسل قال الشيخ الرملي وخرج بالناقضا عصوا بقطعا رضا كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل عليها وجهان وثانيها اي الاحداث التي تنقض الوضوء وان العقل الوبزي قال في القاموس العقل هو الصفات الاتية حسنها وقبيحها وكلها ونقصانها او صفة مجبولة للانسان في دماغه وسكنه والحق انه نور روحاني في به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وابتدؤه اي وجوده من حين كمال الولد في بطن امه اي قبل عند البلوغ وهو لغة المنع سمي بذلك لانه يمنع صاحبه من ارتكاب القواحش ولهذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)